«صيغة اسوان» في الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨؛ تلك الصيغة التي تتجاوز «ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية» في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، ولكنه امتنع عن المطالبة باقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، «ولا يستهان بمدى استعداد السادات للتساهل».

وهناك امر آخر يستحق الملاحظة (الفصل الحادي عشر)، هو، بالطبع، ما تم من فصل بين الموضوع الفلسطيني والمعاهدة بين مصر واسرائيل، حيث يلاحظ غياب مصطلح الدولة الفلسطينية ومصطلحات الكيان الفلسطيني وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم؛ وبذلك اخرجت م.ت.ف. كلية، من الصورة، لا شفهياً فقط، بل خطياً أيضاً، وقيل ان هناك اعترافاً بالحقوق الفلسطينية المشروعة، ولكن دون كيان مستقل، وسوف يشترك ممثلوهم في تقرير مستقبلهم. ويشمل ذلك، في الواقع، تشجيعاً للعناصر الفلسطينية «المعتدلة» على تشكيل زعامة محلية، وتأييد ارتباط وضع الفلسطينيين بذلك في المستقبل. وكان هذا، بحد ذاته، اختباراً لكل الذين اعتقدوا بأن السادات يحتاج «ورقة توت» فلسطينية، لكي يتوصل الى تسوية منفردة مع اسرائيل.

واستخلص الكاتب حقيقتين تلازمتا في اثناء المباحثات الطويلة التي سبقت مؤتمر كامب ديفيد، وفي المؤتمر نفسه، وصولاً الى توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية: اولاهما، ان تطورات احداث النزاع العربي ـ الاسرائيلي، غالباً ما تتجاوز الحدود «التقليدية» للنظر اليها: فقد تكون «نزاعاً اقليمياً»، أو «ورقة» بين الأوراق في صراع الجبارين، او هي ديماغوجية تشدد على شعارات انفعالية، وما شابه ذلك. غير ان تلك التطورات غالباً ما تأخذ الادارات الاميركية على حين غرة، وتضطرها الى مراجعة مفردات استراتيجيتها. أما الحقيقة الثانية، فهي ان النظام السياسي الداخلي الاميركي غالباً ما يفرض وجوده، بقوة مميزة، في عملية صنع القرار، عندما يتعلق الامر بذلك النزاع (الفصل الثاني عشر).

امـا موضوع الوثائق التي تضمّنها القسم المخصص للملاحق، فالأمر لا يتوقف على تضخم حجم هذا القسم (ص ٣٤١ ـ ٤٠٦)، فذلك كان من الممكن تبريره، اذا كانت هذه الوثائق، او كان أغلبها، على الأقل، مما لم يسبق نشره، لكنها نشرت مرات عديدة. فهي منشورة، مثلاً، في الحدود التي استعان بها، في خمسة مصادر منفردة ومجتمعة.

يشكل هذا الكتاب، الى حد بعيد، نوعاً من العقلنة الاميركية لجوهر الموقف العربي «الرسمي» من النزاع: ان مزيداً من الالتحام باسرائيل، ومن النفي للحقوق الفلسطينية المشروعة، يفتح امام الاتحاد السوفياتي ابواباً كبيرة في المنطقة. ومهما يكن الموقف من هذه النظرة، فلا بد للمرء من ان يتعامل مع هكذا توجه، ومع احتمالات تطوره في أوساط صنع القرار الاميركي باهتمام شديد ومتواصل.

من هنا، لا بد للقارىء العربي، الحريص على عدم زج نفسه، عن عمى، في صراع القوتين العظميين، من ان يتناول الكتاب بحذر. هذا الحذر يضاعفه شعور عام بالانزعاج، بسبب دور الكاتب نفسه: فبقدر ما يوجد طيف الرئيس كارتر في خلفية كامب ديفيد، محاطاً بوقار المصلح، وبقدر ما يوجد شخص السادات على الخشبة الامامية لمسرح كامب ديفيد يقوم بحركات استعراضية، نلمس الحضور الدائم لكوانت. نلمس هذا الحضور، لا كمؤلف للكتاب فقط ، ولكن أهم من ذلك كشريك في صنع الحدث. كوانت الذي يمكن ان يوصف بأي شيء، الا نعمة التواضع، يحمل «انا» لا تقل تضخماً عن الابطال الرئيسين الثلاثة.

لكن على القارىء ان يتعدى ذلك الى فائدة الكتاب الاولى، وهي المعلومات المستندة الى وثائق حية. ومَنْ يتتبع السيـاسـة الراهنـة يعي مدى صعـوبـة الحصـول على مثيلاتها، فيحاول ان يتناسى انه بحاجة اليها، وان «استنتاجاته» خارجها، تكهّن.

مفيد هذا المزج بين الفكر والدبلوماسية؛ ومفيد، كذلك، هذا التوثيق المطوّل لحدث من وزن كامب ديفيد. مفيد هذا الكلام، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، في هذا السياق، لماذا تجاهل كوانت، في مؤلفه هذا، أيضاً، الاشارة الى طبيعة النظام العربي، التي كان كامب ديفيد حلقة من حلقات مسلسل تدهوره ؟